المهمة التنموية للجامعة داخل الفضاء السوسيو اقتصادي الجزائري

Development mission of the university in the Algerian socio-economic space .

تاريخ الاستلام: 2021/10/16 تاريخ القبول: 2022/05/11 تاريخ النشر: 2022/06/30

د. ربيـــــع فـــراش *
جـــامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل (الجزائر)
Email : ferracerrabie@gmail.com

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 16/ العدد 01 –السنة 2022 ص ص 253-270
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8151

الملخص:

نحاول في هذه المقال أن نتعرف على مكانة الجامعة الجزائرية في عملية التنمية الوطنية المستدامة، هل هي عامل من عوامل التنمية الشاملة كغيرها من الجامعات؟ أم أن عديد المشاكل التي تتخبط فيها قد أثرت في مسارها وأهدافها؟ وهل المحيط السوسيواقتصادي الذي كان يعول على هذا الصرح العلمي من أجل تغذيته الراجعة، أصبح يشعر "بعالة" الجامعة عليه نظرا لكثرة "استهلاكها" وقلة "إنتاجها"؟ وإلى أي مدى يمكن للجامعة بشكلها الحالي الاستمرار في تفاعلها مع الواقع المحلي الاقتصادي والاجتماعي في ظل ما تفرضه التغيرات الخارجية على هذا الأخير؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المحاور التي تساهم الجامعة من خلالها في مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التعليم العالي الجزائري، التنمية ، التنمية المستدامة، المحيط السوسيواقتصادي

Abstract:

In this article, we are trying to get to know the position of the Algerian University in the process of sustainable national development. Is it a factor of comprehensive development like other universities? Or that many of the problems that flounder in it have affected its course and objectives? Is the socioeconomic environment that was counting on this scientific edifice for its feedback, has become "effective" for the university due to the large number of "consumption" and the lack of "production"? And to what extent can the university in its current form continue to interact with the local economic and social reality in light of what the external changes impose on the latter. This study has determined the most important axes through which the university contributes to the task of economic and social development in Algeria.

***Keywords**: University, Algerian higher education, development, sustainable development, socio-economic environment*

* المؤلف المرسل:

المقدمة

يجب تسعى مختلف الدول في العالم اليوم إلى إحداث التنمية المستدامة كهدف أساسي. هذه التنمية تعتمد في أساسها على الفرد أو الإنسان حيث يمكن اعتباره واضع ومنفذ وعنصر وهدف التنمية المستدامة، حيث أن العائد المادي والاقتصادي لها يعود بالأساس إلى الفرد وأي تنمية لا يصل عائدها النهائي إلى الفرد تكون محط استفهامات واسعة، كما أن مختلف التبعات الأخرى المنجزة عن بعض المشاريع التنموية كتلوث البيئة والمحيط يمكن للإنسان رفضها أو التحفظ عليها.

إن هذه التنمية إذن تلزمها إستراتيجية واضحة ومنظمة تكون فيها الجامعة منبعا لمختلف المخططات المسطرة للنهوض بالتنمية وذلك من خلال المخابر العديدة التي تتوفر عليها أو من خلال تخريج الإطارات والكفاءات التي بإمكانها تنفيذ مخططات التنمية، كما أنها تساهم أيضا في خلق ثقافة تنموية بين مختلف شرائح المجتمع، وبالتالي يمكن اعتبارها عامل تنمية مستدامة تتفاعل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، هذا هو الدور الذي تؤديه الجامعة في مختلف دول العالم المتقدم. أما دول العالم السائر في طريق النمو، والتي من بينها الجزائر كحالة في دراستنا هذه، فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يتميز عموما بعدم الاستقرار، فالتضخم خاصة في السنوات الأخيرة بلغ أعلى مستوى له منذ الاستقلال، وحتى ارتفاع المداخل في السنوات الأخيرة لم يكن نتاج عملية تنموية حقيقة بل كان نتيجة لارتفاع النفط في الأسواق العالمية والذي يشكل حوالي97 % من مجموع الصادرات إضافة إلى ذلك نجد مختلف المشاكل الموروثة عن العهد الاشتراكي. وعلى الصعيد الاجتماعي نجد ارتفاع الأمية والفقر والبطالة وغياب الأمن الاجتماعي قد أثرت بشكل واضح على عمليات التنمية. إن كل ذلك يتطلب من المجتمع بشكل عام حيازة منظومة جامعية قوية و" منتجة" تساهم بشكل مباشر في عمليات التنمية الوطنية المستدامة

من خلال تفعيل أدوارها ووظائفها مراعية بذلك أهم التغيرات الدولية. وأمام هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي للمجتمع الجزائري لا بد لنا من طرح

أ- **التساؤلات التالية:**

- هل يمكن للجامعة الجزائرية بشكلها الحالي أن تكون عاملا أساسيا في التنمية الوطنية المستدامة؟
- أم أن مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر سلبا على وظائفها وأدوارها؟
- وهل الإنفاق العام على الجامعة أصبح عبئا على هذا الاقتصاد غير المستقر؟

ب- المفاهيم الأساسية:

ب-1- الجامعة الجزائرية: المقصود بها هنا كل مؤسسات التعليم الجامعي التي تقدم التعليم العالي لمختلف أعداد المتعلمين الوافدين إليها.

ب-2- التنمية المستدامة: عملية واعية ومقصودة تهدف إلى التطوير الاقتصادي الموجه لكافة الفئات الاجتماعية دون الإضرار بالبيئة آخذة بعين الاعتبار حقوق الأجيال المقبلة في الثروة والنمو.

ب- ج- المحيط السوسيواقتصادي: نقصد به المحيط العام الذي يتفاعل مع الجامعة سواء من حيث مدخلاتها أو مخرجاتها والإطار الذي تصب فيه.

ج - أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى استقراء واقع التنمية المستدامة في الجزائر إضافة إلى الواقع الحالي للجامعة الجزائرية من خلال بعض المؤشرات الفعلية الخاصة بها و معرفة مدى مساهمة هذه الجامعات في مهمة النهوض بالمحيط السوسيواقتصادي باعتبارها رائدة البحث و التطوير العلمي و التكنولوجي.

د- منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي كون أهدافها تركز على فهم و وصف واقع التنمية المستدامة من جهة و استقصاء إمكانيات و مقومات مساهمة الجامعة الجزائرية في إحداث الإقلاع التنموي المنشود.

المحورالأول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

1- تعريف التنمية المستدامة:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامةاهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير **مستقبلنا المشترك** الذي أعدته **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** في عام 1987 (WCED,1987). وتم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها " التنمية التي تلبى حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".(**صفوح الأخرس 1980 ص 168)** ، كما تعرف أيضا على أنها: " عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدراته ضمن إطار من العلاقات الإنتاجية، يؤكد الارتباط بين الكفاءة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"(**رمزي أحمد عبد الحي 2006 ص133)**. كما توصل تقرير "**بروندتلاند**" الشهير في عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها". وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع تعداده على أن يسلم إلى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته. بمعنى أنها تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجيات الأجيال القادمة.

2- عناصر التنمية المستدامة:

✓ المحافظة على عدد مناسب من السكان.

✓ استنباط ونقل وتكييف أشكال جديدة من التكنولوجيا.

✓ تطوير المؤسسات التعليمية والصحية لنشر الوعي وتغيير الاتجاهات لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية.

✓ العناية بالبيئة وتحسينها أو المحافظة على العناصر الأساسية فيها.

✓ تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات اقتصاد السوق وليس مجتمع السوق.

3- أبعاد التنمية المستدامة:

أ- البعد الاقتصادي: يتمثل هذا البعد في توفير مختلف الاحتياجات الضرورية والسلع اللازمة ورؤوس الأموال لدفع مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق تنمية اقتصادية حقيقية قادرة على خلق الثروة للأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة في الثروة.

ب- البعد الاجتماعي: إذ لا بد أن تحقق التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والعائدات الاقتصادية لمختلف المشاريع التنموية، كما يجب أيضا أن تحرص على مبدأ العدالة والمساواة بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

ت- البعد البيئي: يجب احترام البعد البيئي في عملية التنمية المستدامة أي لا يجب أن نبحث عن الأساليب الاقتصادية المنتجة على حساب الأمن البيئي وسلامة البيئة والمحيط.

إن البحث عن تحقيق كل هذه الأبعاد يقتضي بالضرورة وجود ثقافة مجتمعية تلعب فيها مؤسسات التعليم العالي والجامعي دورا رئيسيا في ترسيخها وفي تطوير أهدافها.

4–أهداف التنمية المستدامة في الجزائر:

إن الخطاب الرسمي الجزائري يشدد على أن التنمية الوطنية المستدامة كهدف في المقام الأول بفضله يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تمتد آثارها لجميع فئات المجتمع باختلاف طبقاته ومكوناته. فالفرد هو محور العملية التنموية باختلاف أبعادها وأهدافها، لذا يجب الاهتمام به خاصة في ضوء مجتمع المعرفة القائم أساسا على التعليم المستمر وإحلال المعارف والعلوم الحديثة محل الممارسات التقليدية في الاقتصاد. كما تهدف التنمية المستدامة أيضا إلى الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال البحوث العلمية للوقاية من بعض الأخطار التي يمكن أن تصاحب بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية. إن القضاء على الفقر والبطالة والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية أضحى اليوم هدفا أساسيا لمشاريع التنمية الاقتصادية التي تعكف الجزائر على تحقيقها دون الإضرار بالبيئة والمحيط.

المحور الثاني : العلاقة بين الجامعة والتنمية المستدامة

1– مدخل تاريخي للاهتمام عن الاهتمام بعلاقة التعليم بالتنمية المستدامة:

لقد أدى التطور الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم منذ القرن الماضي إلى بروز عدة مصطلحات اقتصادية مرتبطة بمختلف الأبعاد التربوية والاجتماعية وأخذت التربية والتعليم عموما حصة كبيرة من انشغالات المفكرين الاقتصاديين نظرا لكثرة المصاريف المالية على هذا القطاع. لكن تطور الفكر التربوي أدخل بعد " الفائدة" على مخرجات التعليم أكد على ضرورة الاهتمام بالفوائد العائدة من هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

2– النظريات المفسرة لدور الجامعة في التنمية المستدامة:

كان لعلماء الاجتماع اهتماما كبيرا في إبراز وفهم الدور الحقيقي الذي يؤديه النظام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، إذ يمتد هذا الاهتمام تاريخيا إلى الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أمثال سبنسر "Spencer" دوركايم "Durkheim" ماكس فيبر Max weber" وغيرهم حيث ركز هؤلاء على مناقشة قضايا التعليم العالي التحديات التي

تواجه الجامعة في المجتمع الحديث ومدى تأثيرها على تنمية وتطوير المجتمع الصناعي، وعاصروا المراحل التطورية لنشأته، وسيتم عرض وشرح بعضها باختصار.(**عبد الناصر مُحَمَّد رشاد 1997 ص 112)**

أ- نظرية التحديث:

ظهرت هذه النظرية مع بداية الخمسينات من القرن الماضي وقد ركزت على مجموعة من العوامل التي تؤثر مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم، واهتمت نظرية التحديث بصفة أساسية بتحليل الجوانب البنائية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة، فتبنت هذه النظرية المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الإنجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديث في المجتمع المعاصر، ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة استخدام الطرق ذاتها لإحداث عمليات التغير والتطور والتقدم في البلدان النامية المتبعة في نظيراتها المتقدمة. و ظهرت في منتصف السبعينات إسهامات كل من أليكس إنكلز "A.INKLES" و ديفيد سميث "D.SMITH " ضمن هذه النظرية حيث حاولا معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في عملية التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية. واعتبرا أن عملية التحديث تمثل عملية اكتساب أكبر نسبة من السكان لمجموعة من المواصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة ويلاحظ على هذه النظرية تصورها بأن على الدول النامية إذا أرادت أن تحقق التنمية الاقتصادية والتقدم، عليها أن تسلك نفس المراحل والطرق التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرتها للتنمية الشاملة دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية التي تعيشها الدول النامية والتي تختلف كثيرا عن السياقات التي كانت تعيشها نظيراتها المتقدمة حاليا في مراحل تاريخية ماضية **(عبد الله مُحَمَّد عبد الرحمن 1991 ص 187)** .

إن أهم ما يلاحظ على هذه النظرية هو تركيزها الشديد على دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وضرورة إتباع هذه الدول للأساليب والطرق التي استخدمتها جامعات الدول المتقدمة نفسها للوصول إلى الرقي الاجتماعي والثقافي دون مراعاة الخصوصيات التاريخية والحضارية والثقافية لمختلف الدول.

ب– نظرية رأس المال البشري:

ظهرت مع بداية الستينات وهي تمثل وجهة نظرية الاقتصاديين حول العلاقة بين التعليم والتنمية. لقد أراد العالم الاقتصادي الأمريكي تيودور شولتز "T.Schultez " أن يحلل العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوعا من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة، ومن ثمة لا يمكن أن ننظر إلى التعليم على أنه نوع من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار المنتج. ويرى شولتز أن " التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه، ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائده التي تظهر في شكل خدمات"(**خوسيه جواكين برونر 2001 ص171**).

ج– نظرية الأنساق الاجتماعية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الجامعات يمكن اعتبارها أنساقا مفتوحة لتوفر خصائص النسق المفتوح فيها (كما توجد بعض الجامعات ذات خصائص النسق المغلق)، حيث أنه مع الانتشار التكنولوجي والثورة التعليمية التي اجتاحت العالم كله والدول النامية أيضا بدت المدارس والجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة وتركز هذه النظرية على علاقة المدخلات والمخرجات لمؤسسات التعليم الجامعي وهي كما يلي(**كمال بلخيري 2006 ص 235**):

– المدخلات: هي مجمل ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من المجتمع مثل المعرفة والقيم والأهداف والموارد المالية وغيرها.

– العملية التعليمية والأكاديمية: وتمثل الهياكل والأفراد القائمين على العملية التعليمية إضافة إلى القائمين على الخدمات والوسائل والأدوات الفنية...

*– المخرجات: تمثل نوعية الخرجين وتأهيلهم لخدمة المجتمع وكذا الإطارات الفنية والبشرية مع إكسابهم القيم والاتجاهات، كما تشمل البحوث العلمية المختلفة.

3– الجامعة وتحديات التنمية المستدامة:

يجب على الجامعة الجزائرية إذا أرادت التكيف مع متطلبات عصر العولمة خاصة فيما تعلق بدورها الريادي في عملية التنمية المستدامة أن تقوم ببعض الإجراءات أهمها:

– إعادة هيكلة التعليم العالي بالتشاور مع كل الأطراف الفاعلين فيه بما يتلاءم ومتطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة إنشاء مؤسسات جامعية ومخابر بحث مرتبطة أساسا بإعداد قوى عاملة تتلاءم مع ما يتطلبه عالم الشغل.

– توثيق التعاون العلمي بين مختلف مؤسسات التعليم العالي من جهة ومع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية منها والدولية.

– تشجيع الباحثين ماديا على إنجاز البحوث ونشرها خاصة ما تعلق منها بالتنمية المستدامة.

المحور الثالث : واقع الجامعة الجزائرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

1– أهداف الجامعة الجزائرية:

ارتبط اسم الجامعة الجزائرية بطبيعة المراحل الاقتصادية التي مرت بها البلاد، حيث نجدها صاحبت وضع وتنفيذ المخططات الاقتصادية المختلفة من خلال هيكلة جامعية مناسبة، أما بعد زوال الحقبة الاشتراكية فقد حاولت التكيف مع معطيات المرحلة الجديدة ويمكن تحديد بعض الأهداف فيما يلي:

– نشر التعليم العالي بين كل فئات المجتمع الجزائري.

- توفير أحسن الإطارات والكفاءات للاقتصاد والمجتمع بشكل عام.
- المشاركة بواسطة البحوث العلمية في عمليات التنمية الوطنية.
- مواكبة التطورات العالمية الحاصلة خاصة ما يتعلق بالنواحي التعليمية والتدريسية.

2- وظائف الجامعة:

يجمع الباحثون والمختصون في شأن التعليم الجامعي أن للجامعة وظائف ينبغي أن تؤدى حتى تكتمل رسالة الجامعة بالمفهوم الحديث وفي ما يلي أهم هذه الوظائف (**سليم صيفور 2006 ص 48**):

2- 1- الوظائف التقليدية:

- توفير العليم والتكوين الفعال لحاملي شهادة البكالوريا لكل الاختصاصات.
- توفير تكوين وتدريب عاليين رفيعي التخصص.
- المساعدة في توفير متطلبات المجتمع من خريجي ذوي كفاءة عالية.
- تشجيع الطلبة على البحث والسمو العلمي.
- تزويد الطلبة بالمعلومات والمهارات التي تؤهلهم لممارسة أعمالهم المستقبلية.
- تزويد الطالب بآليات التفكير النقدي والرؤية الموضوعية.
- القدرة على التفسير العلمي للأحداث والتكيف مع مجمل التحولات المطروحة.
- القدرة العقلية والنفسية لمجابهة التحديات وتجاوز أشكال الإحباطات المختلفة.
- إعداد الطلبة لتحمل مسؤولياتهم المستقبلية والمساهمة في حركة التنمية الشاملة .
- تزويد الطلبة بأنماط التفكير الذي يتضمن الدافعية والمثابرة والاستمرارية العالية.(**زين الدين مصمودي 2001 ص 269**)

2-2- الوظائف الحديثة: إن التطور الذي من خلاله يتم توسيع مهام التعليم العالي انطلاقا من مهامه التقليدية، وتنمية وزيادة المعارف من خلال الأبحاث والدراسات ونقلها عن طريق العملية التعليمية، إنما هي ظاهرة عامة في العالم.(Annie BIREAUD 1990 p 18)

وبذلك لم تعد الجامعة مرهونة بتأدية وظائف محددة وإنما تتطور حسب حاجة المجتمع والتطورات الحاصلة فيه. ولعل أهم الوظائف الحديثة التي أصبحت اليوم الجامعات المعاصرة مجبرة بتأديتها تدور حول ما يلي:

– إيجاد وضمان التوظيف للأعداد المتزايدة للطلبة الذين يسجلون بالجامعة.

– استقبال أعداد المتعلمين الكبار العائدين من عالم الشغل بغية إعادة رسكلتهم أو إعطائهم نوعا من التكوين المتواصل. .(Annie BIREAUD 1990 p 18).

وبدلك فإن وظائف الجامعة مترابطة ومتكاملة وهذا ما يمكن المؤسسات الجامعية وغيرها من معاهد التعليم العالي من تحقيق الرسالة التي أوجدت من أجلها بصورة متكاملة، والمساهمة في تنمية المجتمع وحل مشكلاته، خاصة بعد أن يتسع حجمها وبناؤها. كما أن الجامعة لا تكتمل وظائفها إلا إذا أصبح البحث العلمي وظيفة أساسية وركنا هاما من أركان عملياتها ولا يجب الاكتفاء بذلك بل يجب أن تسهم نتائج هذا البحث العلمي في عملية التنمية الوطنية المستدامة.

3- أرقام عن الجامعة الجزائرية:

تبين إحصائيات وزارة التعليم العالي العلمي في الجزائر تطور بعض مؤشرات التعليم العالي في الجزائر (عدد الجامعات، الأساتذة والباحثين...الخ) خلال الفترة (1990-2013)، حيث يمكن تشخيصها وتحليلها كما يلي:

3-1- عدد أو حجم المؤسسات الجامعية في الجزائر: لقد تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر سنة 1907 إلى غاية 95 مؤسسة جامعية نهاية سنة 2013، وفيما يلي شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر منتصف سنة 2019.

الجدول رقم- 1- يبين حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر أواخر سنة 2013

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
المدارس الوطنية العليا	20
المدارس العليا للأساتذة	10
المدارس التحضيرية	10
المدارس التحضيرية المدمجة	03
المجموع	106

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

https://www.mesrs.dz/ar.

(تاريخ الاطلاع:2019/08/05).

3-2- تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة 2005-2012: يعتبر حجم أو عدد الأساتذة والباحثين مؤشر حقيقي لقياس تطور البحث العلمي حيث أن حجم هذه الهيئة يعكس طاقة البحث العلمي والتعليم العالي لأي بلد، ففي الجزائر لقد تطور حجم هذه الهيئة العلمي خلال الفترة (2005-2012) كما يلي:(عبد القادر تواتي 2013 ص ص 72، 73)

الجدول رقم -2-: يبين تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

السنوات/ا.الباحثون	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	3720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	5220	16820	21563	28379	30479	32579

المصدر:(جمال مرزاقة2013، ص321.)

يبين الجدول السابق أن هناك تطور هائل ومتزايد في عدد الباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)، وهذا مؤشر حقيقي يعبر عن توسع حجم الطاقة البحثية في الجزائر خلال الفترة (2005-2012).

3-3- تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية خلال الفترة 1995-2013:

يمثل حجم أو عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية أهم مقومات أو مدخلات الإنتاج والبحث العلمي في الجزائر، ولقد بينت الإحصائيات المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تزايد عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) بوتيرة متزايدة سواء بالنسبة للطلبة المسجلين في التدرج العلمي أو ما بعد التدرج العلمي والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم -4-: يبين تطور حجم الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 1990-2013.

السنة	عدد الطلبة المسجلين	
	التدرج	ما بعد التدرج
1990-1989	181350	13967
2000-1999	407995	20846
2007-2006	820664	43458
2013-2012	1250310	54317

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:
https://www.mesrs.dz/ar/le-ministere.etudient;jsessionid

يبين الجدول أعلاه تزايد مستمر في عدد الطلبة (في التدرج أو ما بعد التدرج) في الجامعة الجزائرية خلال الفترة (1995-2013) حيث سجل هذا الارتفاع من 181350 في التدرج سنة 1990 إلى 1250310 سنة 2013، بين ارتفع عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج من 13967 سنة 1990 إلى 54317 سنة 2013.

3-4- مؤشر التأطير في الجامعة الجزائرية:

تبين المعطيات والمؤشرات الحالية حول التعاليم العالي والجامعة الجزائرية نقص وعجز واضح ومستمر في عدد الأساتذة الجامعيين حيث يفوق هذا العجز في بعض الأحيان 40% ، من جهة أخرى تشير المعطيات إلى 70 طالب يقابل كل أستاذ، وهو مؤشر يعكس ضعف التأطير في الجامعة الجزائرية، ويمكن إرجاع هذا العجز في التأطير إلى التزايد المتفاوت في عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر بوتيرة اكبر من حجم هيئة التدريس لاسيما أساتذة التعليم العالي، كما يمكن إرجاع ضعف التأطير في الجامعات الجزائرية إلى بعض النقاط التالية:

- نقص التأهيل الجامعي.
- تراجع الإمكانات البحثية بفعل سياسات الحد من الإنفاق وعدم استقلالية الباحثين.

- ضعف التكوين في الدراسات العليا.

- هجرة الأساتذة الجامعيين إلى الخارج، وهجرة الطلبة المتفوقين أيضا وهو يمثل نزيفا حدا في الجامعة الجزائرية والتأخر في رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية.

- التوسع الكبير في التعليم العالي نتج عنه أعداد هائلة من الملتحقين بالتعليم العالي لا تتناسب وعدد المؤطرين.

4- إشكاليات مرتبطة بمسألة التعليم العالي في الجزائر:

4-1- إشكالية الاستقلال والتسيير الأكاديمي:

تعتبر حرية الجامعة واستقلالها من التقاليد التي ورثتها الجامعة المعاصرة عن جامعات العصر الوسيط فقد حصلت الجامعات منذ نشأتها بحريتها واستقلالها، لذلك يجب أن تكون الجامعة اليوم متمتعة بالحرية في ممارسة شؤونها وتنظيم كيانها دون ضغط أو وصاية من الخارج، وحتى بالنسبة للجامعات التي تتلقى دعما من طرف الدولة. إن فرض قيود على مهما كان نوعها سيؤدي حتما إلى انهيار التعليم من أساسه غير أن هذا الإصلاح ليس مطلقا وإنما ينبغي أن يتماشى مع الاتجاهات العامة للمجتمع.(مُحَمَّد منير مرسي 2002 ص 31)

4-2- التمويل: إن الإمكانيات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي بشكلها الحالي لن تسمح بتغطية الطلبات الكثيرة المتزايدة باستمرار للتعليم العالي، حيث نجد أن أكثر من 52% من الطلبة مقيمين بالأحياء الجامعية وهذا ما يتطلب ميزانية أكبر خاصة مع وصول أعداد الطلبة مشارف المليون طالب جامعي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فطبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد يجبر هذه المؤسسات على ضرورة البحث عن مصادر أخرى

للتمويل من مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي تجد هذه المؤسسات نفسها مضطرة على التكيف مع هذه المتطلبات.

4-3- المتغيرات العالمية المؤثرة على المنظومة الجامعية الوطنية: تعتبر قضية العولمة (تدويل التعليم في شقها التعليمي) أهم مصدر للتأثير على المنظومة الجامعية الجزائرية سواء من حيث تركيبتها أو من حيث أهدافها وحتى من حيث نوعية البرامج التكوينية التي تدرس وحتى نوع الشهادات والديبلومات الممنوحة من قبلها. وهذا بواسطة مختلف الاتفاقيات الدولية المبرمة لا سيما منها المتعلقة بالمنظمة الدولية لتجارة وبالضبط اتفاقية "تتجير" لتعليم وخدماته.

5- إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية الوطنية المستدامة:

لقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية من الأمور المثيرة للجدل والنقاش، ذلك لأن التعليم يؤدي إلى الإسراع في خطط التنمية، التي تؤدي بدورها رفع مستوى التعليم، والعكس فالجهل وغياب الوعي يظهر التخلف ويعوق خطط التنمية. فالتعليم له دور مهم في إزالة الفقر وزيادة فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم، وله قيمة فردية في زيادة إنتاج المواطن، وقيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين، كما أن انتشار التعليم يساعد على القضاء على الكثير من العادات والتقاليد التي تعيق عملية التنمية، كما أصبح التعليم من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، وجزءا أساسيا من عملية التنمية. ويمكن إجمال الدور الذي يقوم به التعليم في التنمية فيما يلي:

1- تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.

2- إعداد القوى البشرية اللازمة والمكونة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي تهيؤها لقياسها بنجاح مع خصائص العصر التقني.

إلا أن الواقع في منظومتنا الجامعية وبكل أسف لا يلبي كل هذه الاحتياجات الخاصة بالتنمية المستدامة حيث أن الجامعة باعتبارها منبعا لمختلف الاستراتيجيات التنموية ومصدرا للكفاءات المهنية، لا زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق تأدية أدوارها و وظائفها.

خاتمة:

إن للجامعة دورا رئيسا وحاسما في عملية التنمية المستدامة التي تشكل مستقبل شعوبنا ومخرج أجيالنا الحالية، لكن الملاحظ على جامعتنا التي تتخبط في بعض المشاكل أنها أصبحت بشكل أو بآخر بطيئة في تأدية أدوارها التي ينتظر منها المجتمع الجزائري أن تقوم بها. وبالتالي فإن استمرار هذا الوضع سيجعل من الجامعة عالة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي ويجعلها في آخر ركب الجامعات الأجنبية. ويجدر التأكيد هنا أيضا على أن أي محاولة لسحب هذا الدور الفاعل منها سيؤدي حتما إلى إبطال فعالية التنمية المراد وتحقيقها مما يعود على المجتمع بنتائج سلبية.

قائمة المراجع:

1- عبد القادر تواتي ، **تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر**، أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، يوم 22 افريل 2013، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة البويرة /الجزائر، ص72،73.

2- –خوسيه جواكين برونر: العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية، ترجمة مُحَّد البهنسي، مجلة مستقبليات عدد 02 – 2001 ص 171

3- رمزي احمد عبد الحي: التعليم العالي و التنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، مصر 2006 ص .133

4- 3–زين الدين مصمودي: بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي، الملتقى الدولي الأول "إشكالية التعليم و التكوين في إفريقيا و العالم العربي" جامعة سطيف 2001 ص269.

5- سليم صيفور: تقييم توجهات الجامعة الجزائرية في ضوء تدويل التعليم العالي والعولمة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2006 ص48

6- صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة، دمشق1980، ص168.

7- عبد الله مُحَّد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية (د،ط) 1991 مصر ص 187.

8- عبد الناصر مُحَّد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي (د ط) مصر 1997 ص 112.

9- كمال بلخيري: دور الجامعة في مواجهة تحديات العولمة:مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة عدد 15 الجزائر 2006 ص235.

10- مُحَّد منير مرسي الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي، دار عالم الكتب، طبعة مزيدة ومنقحة مصر 2002 ص 31.

11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : إصلاح التعليم العالي LMD جوان 2007 ص 5.

قائمة المراجع الأجنبية:

12- Annie BIREAUD . les méthodes pédagogiques dans l'enseignement supérieur. Les éditions d'Organisation. France 1990